



## نشرة صحفية

### حظر

لا يجوز الاستشهاد بمحتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية

قبل 5 أيلول/سبتمبر 2007، الساعة 00:17 بتوقيت غرينيتش

UNCTAD/PRESS/PR/2007/023\*

5 September 2007

Original: ENGLISH

### الحالة الاقتصادية العالمية مواتية للبلدان النامية أكثر من أي

### وقت مضى منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي

تقرير التجارة والتنمية لعام 2007 الصادر عن الأونكتاد يقول إن البيئة الخارجية

تشجع فرصةً كبيرةً للتعويض عما فات من نمو من أجل "اللاحق

بالركب" وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

يتتبأ تقرير هام صدر عن الأونكتاد بأن الاقتصاد العالمي سيحافظ على زخمه وسيتوسع للسنة الخامسة على التوالي، حيث يقدر أن يبلغ معدل نمو الناتج الإجمالي 3.4 في المائة في عام 2007.

وسوف تظل البلدان النامية، بما فيها العديد من البلدان الأشد فقرًا، تستفيد من الطلب القوي على السلع الأولية. وهذا الإيجابي لمعدلات التبادل التجاري منذ عام 2003 قد مكّن العديد من البلدان النامية في جميع المناطق من تعزيز موازين حساباتها الخارجية والمالية، ومن زيادة الاستثمار في اقتصاداتها. ويقول تقرير التجارة والتنمية لعام 2007<sup>1</sup> الصادر عن الأونكتاد إن الصورة لم تكن على هذا القدر من الإيجابية بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي.

\*.Contact: Press Office:+41 22 917 5828, [unctadpress@unctad.org](mailto:unctadpress@unctad.org), <http://www.unctad.org/press>

تقرير التجارة والتنمية لعام 2007 (رقم البحـث E.07.II.D.11 ISBN 978-92-1-112721-8) يمكن الحصول عليه من مكتـب الـبيـع الـتابعـة للأـممـالمـتحـدةـ علىـ العـناـونـ المـبيـأـ أدـنـاهـ أوـ منـ وكـلـاءـ الـبيـعـ الـتابعـينـ لـلـأـممـ المـتحـدةـ فـيـ الـعـدـيدـ مـنـ الـبـلـداـنـ. وـسـعـرـ السـنـسـحةـ هوـ 55ـ دـولـارـ أمـريـكيـ، وـمـةـ سـعـرـ خـاصـ هوـ 19ـ دـولـارـ أمـريـكيـ يـبعـثـ فـيـ الـبـلـداـنـ الـنـامـيـةـ وـجـنـوبـ شـرقـ أـورـوباـ وـفيـ بـلـداـنـ رـابـطـةـ الـدـولـ الـمـسـتـقلـةـ. وـيـرجـىـ لـلـمـقـيـمـينـ فـيـ أـورـوباـ وـأـفـرـيـقاـ وـغـربـ آـسـياـ إـرـسـالـ الـطـلـبـاتـ أوـ الـاستـفـسـارـاتـ إـلـىـ United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland. هاتف رقم: +41 22 917 0027، فاكس رقم: +41 22 963 8302، البريد الإلكتروني: [unpubli@un.org](mailto:unpubli@un.org). أما بالنسبة للأـمـريـكيـنـ وـشـرقـ آـسـياـ، فـرـسـلـ إـلـىـ United Nations Publications, 10, 2nd Floor, Two UN Plaza, DC2-853, New York, NY 10017, USA. البريد الإلكتروني: <http://www.un.org/publications>، الموقع على شبكة الإنترنت: [publications@un.org](mailto:publications@un.org).

ويخلص تقرير التجارة والتنمية لعام 2007 إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية قد ارتفع بنسبة تقارب 30 في المائة بين عام 2003 وعام 2007 مقارنة بنسبة قدرها 10 في المائة في حالة البلدان المتقدمة صناعياً الأعضاء في مجموعة الـ 7. وفي عام 2007، أي بعد سنتين من بداية الاتساع العالمي، لا يتوقع إلا لأقل من عشرة بلدان من بين البلدان النامية التي يبلغ عددها 143 بلداً أن تسجل انخفاضاً في الدخل الحقيقي للفرد.

ويذهب التقرير إلى أن الصين والهند قد أخذتا تُحدّدان، مرة أخرى، وتيرة النمو في العالم النامي، وأن من المرجح لهذا الاتجاه أن يستمر في السنوات القادمة بالنظر إلى ارتفاع معدلات استثمارات هذين البلدين. ويحذر الأونكتاد من أن الخطر الرئيسي يتمثل في أن حدوث كساد كبير في الولايات المتحدة يمكن أن يقلص بشكل حاد صادرات هذين البلدين.

ويتوقع أن يتواصل النمو الاقتصادي لأفريقيا بمعدل قدره نحو 6 في المائة في عام 2007، بينما يسجل النمو الاقتصادي لأمريكا اللاتينية وغرب آسيا تباطؤاً طفيفاً ليبلغ معدله نحو 5 في المائة. ويعث النمو في أداء جميع هذه المناطق على مدى السنوات الخمس الماضية آمالاً بإحراز تقدم ذي شأن في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من أن نمو دخل الفرد في عدد من البلدان، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، لا يزال دون المستوى اللازم لتحقيق هدف الحد من الفقر على النحو الذي تتوخاه الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأهداف الرئيسية للألفية ما يتمثل في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، أو الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، بقدر النصف بحلول عام 2015.

وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق آسيا ورابطة الدول المستقلة، ارتفع دخل الفرد بنسبة بلغت قرابة 75 في المائة منذ بداية الألفية، ولكن هذا الاتساع قد حدث في أعقاب فترة من الكساد الشديد بحيث أن النصيب الحالي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الاقتصادات لا يزال أدنى بكثير من المستوى الذي بلغه في عام 1989.

وعلى الرغم من هذا الاتجاه المؤاتي بصورة عامة، فإن الفجوة النسبية في مستويات المعيشة بين البلدان المتقدمة ومعظم البلدان النامية لا تزال واسعة جداً: ففي عام 1980، كان دخل الفرد أعلى 23 مرة في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية. وفي عام 2007، ضاقت هذه الفجوة بحيث أصبح دخل الفرد في البلدان المتقدمة أعلى 18 مرة في البلدان النامية. إلا أن هذا الانخفاض يرجع برمته إلى حدوث نمو سريع في شرق وجنوب

آسيا. أما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغرب آسيا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فقد كانت الفجوة النسبية في عام 2007 أوسع مما كانت عليه في عام 1980.

### تزايد الصادرات وصافي التدفقات الرأسمالية الخارجة من البلدان النامية

لقد أدى النمو القوي في عائدات الصادرات إلى حفر ديناميّات النمو الإجمالي في البلدان النامية. فقد زادت الصادرات الحقيقية لل الاقتصادات النامية بما يفوق الضعف بين عام 1998 وعام 2006، بينما زادت الصادرات الحقيقية لبلدان مجموعة الألف بنسبة تقل عن 50 في المائة. ومن بين المناطق النامية، كان من الواضح أن منطقتي شرق وجنوب آسيا هما أكثر المناطق نجاحاً من حيث زيادة حجم الصادرات. فقد زاد حجم صادراتها بنسبة بلغت نحو 160 في المائة بين عام 1998 وعام 2006. كما شهدت هاتان المنطقتان أكبر تدهور في معدلات التبادل التجاري، الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى ارتفاع أسعار المواد الخام الصناعية. وفي المناطق النامية الأخرى، زادت أحجام الصادرات بوتيرة أكثر اعتدالاً ولكن المكاسب الحقيقة من التبادلات التجارية عززت القوة الشرائية لصادراتها. وعلى العموم، فإن حصة البلدان النامية في التجارة العالمية زادت من 29 في المائة في عام 1996 إلى 37 في المائة في عام 2006.

وقد حدث تحول في الحساب الجاري الإجمالي للبلدان النامية فسجل فائضاً للمرة الأولى منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي. وهناك عدد من البلدان النامية التي أصبحت مصدراً صافياً لرأس المال على نطاق كبير بحيث أصبحت هناك عموماً تدفقات صافية لرؤوس الأموال من البلدان النامية إلى الخارج.

ويذهب تقرير الأونكتاد إلى أن كون عملية تكوين رأس المال المحلي في العديد من البلدان النامية قد زادت أيضاً رغم هذه التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الخارج يثير شكوكاً حول مدى صحة نظرية التنمية التقليدية. ويشير التقرير إلى وجود حاجة لإعادة التفكير في أهم الافتراضات في ما يتصل بالعلاقات الوظيفية بين المدخرات والاستثمار والتدفقات الرأسمالية والسياسات البديلة ومسارات التعويض عموماً فـ"نمـو من أجل اللحاق بالركـب".

\*\*\* \* \*\*\*